جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مـجلة البحوث
الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الثالث والأربعين - "إصدار أكتوبر ٢٠٢٣م - ١٤٤٥هـ"

الخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي: الفراغ التشريعي وأفق التجريم القانوني

Infidelity In The Digital Space: The Legislative Vacuum And The Horizon Of Legal Criminalization

الباحث

محمد أمرير

باحث في سلك الدكتوراه
مختبر الأبحاث في القانون الخاص والقانون الإقتصادي
كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية المحمدية
جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء-

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

الخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي:
الفراغ التشريعي وأفق التجريم القانوني

Infidelity In The Digital Space: The Legislative Vacuum And The Horizon Of Legal Criminalization

الباحث

محمد أمرير

باحث في سلك الدكتوراه

مختبر الأبحاث في القانون الخاص والقانون الاقتصادي

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية

جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء-

الخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي:
الفراغ التشريعي وأفق التجريم القانوني

محمد أمرير

مختبر الأبحاث في القانون الخاص والقانون الاقتصادي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المملكة المغربية.

البريد الإلكتروني: mohamed.amarir-etu@etu.univh2c.ma

ملخص البحث:

تعتبر جريمة الخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي من أخطر الجرائم الأخلاقية التي تضرب المجتمعات وتهدمه، لكونها لها علاقة مباشرة بالأسس التي يقوم عليها النظام الإجتماعي للدولة، باعتبارها النواة الأولى المكونة لها والمتمثلة في مؤسسة الأسرة .

وقد ظهرت الخيانة الزوجية الإلكترونية نتيجة التطور التكنولوجي والاستخدام المتنامي لوسائل الاتصال الحديثة (مواقع التواصل الاجتماعي) بين الزوجين، وما ينتج عن ذلك من خلافات زوجية تؤدي إلى التفكك الأسري، وبناء على ذلك ستحاول هذه الورقة البحثية إعطاء تعريف لجريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي، مع رصد أركان تحقق جريمة الخيانة الزوجية في القانون الجنائي المغربي والمصري، و إعطاء تفصيل لصور الخيانة الزوجية الافتراضية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي،

وقد وتتعدد هذه الصور حسب الفعل المادي المجسد للجريمة، والوسيلة المستعملة في إرتكابها فقد يتجلى الأمر في محادثة جنسية للطرف الآخر عن أسرار الزوجية والفراش عبر التقنيات الحديثة، والانخراط في الأحاديث الجنسية وتبادل الرسائل العاطفية والجنسية وإرسال صور وفيديوهات غير أخلاقية وإرسال العبارات المثيرة

جنسياً وإرسال صور غير أخلاقية عن أنفسهم والتعري أمام كاميرات ليشاهدها الآخر أو من خلال المواعدة الإلكترونية عبر الفضاء الإفتراضي، ومن بين الأثار المترتبة عن إرتكاب جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفضاء الرقمي هو إنحلال الرابطة الزوجية بين طرفي عقد الزواج من خلال اللجوء الطرف المتضرر إلى القضاء الأسري بعد إثبات الفعل الجرمي المجسد للخيانة بين الزوجين والمطالبة بحل ميثاق الزوجية وفق مقتضيات مدونة الأسرة.

كما قمت بتناول موقف القضاء المغربي والمقارن من جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية ووسائل إثباتها، وصولا في ختام هذا البحث لمجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الخيانة الزوجية الإلكترونية، الجريمة والعقوبة، الخيانة في مواقع التواصل الإجتماعي، تكنولوجيات المعلومات والإتصال، إنحلال عقد الزواج، إثبات الخيانة الإفتراضية .

Infidelity in the digital space: the legislative vacuum and the horizon of legal criminalization

Mohamed Amarir
Research laboratory in private law and economic law, Faculty of Legal Economic and Social Sciences, Mohammedia, Hassan II University, Casablanca, The Kingdom of Morocco.
E-mail: mohamed.amarir-etu@etu.univh2c.ma

Abstract:

The crime of marital infidelity in the digital space is considered one of the most dangerous moral crimes that strike and destroy societies, because it has a direct relationship to the foundations on which the state's social system is based, as its first constituent nucleus, represented by the family institution.

Electronic marital infidelity has emerged as a result of technological development and the growing use of modern means of communication (social networking sites) between spouses, and the resulting marital disputes that lead to family disintegration. Accordingly, this research paper will attempt to give a definition of the crime of electronic marital infidelity in Islamic jurisprudence and law. Positive criminal law, while monitoring the elements of investigating the crime of marital infidelity in Moroccan and Egyptian criminal law, and giving details of images of virtual marital infidelity through social networking sites,

These images may vary depending on the physical act embodying the crime, and the means used to commit it. The matter may manifest itself in a sexual conversation with the other party about marital secrets and bedtime through modern technologies, engaging in sexual conversations, exchanging emotional and sexual messages, sending immoral pictures and videos, sending sexually provocative phrases, and sending inappropriate images. morally about themselves and being naked in front of cameras for the other to watch or through electronic dating via virtual space, and among

the effects resulting from committing the crime of electronic marital infidelity in the digital space is the dissolution of the marital bond between the two parties to the marriage contract through the affected party resorting to the family judiciary after proving the criminal act. The embodiment of betrayal between spouses and the demand to dissolve the marital covenant in accordance with the requirements of the Family Code.

I also discussed the comparative position of the Moroccan judiciary on the crime of electronic marital infidelity and the means of proving it, arriving at the conclusion of this research with a set of results and recommendations.

Keywords: Electronic Infidelity, Crime And Punishment, The Infidelity In Social Networks, Virtual Infidelity Evidence, Termination Of Marriage Contract.

المقدمة:

تعتبر جريمة الخيانة الزوجية إحدى الظواهر الاجتماعية السلبية التي تشكل خطرا ينخر به جسم المجتمع، ويهدد كيانه ويفتك بأواصر القرابة والعلاقات الأسرية، وما تسببه من أمراض فتاكة تلحق الفرد والأسرة والمجتمع على حد سواء، بالإضافة لما يتخلف عنها من ضياع للأنساب وكشف العورات والمساس للأعراض، وتشرد للأطفال، وقد أعطى لها المشرع الجنائي أهمية أساسية ونظمها ضمن الجرائم الماسة بالأخلاق والآداب العامة في إطار الباب الثامن من القانون الجنائي[1] بعنوان: **"الجنايات والجنح ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة"**، **وحدد شروطها وأركانها في الفصول ٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ من** الفرع السادس من الباب المذكور تحت عنوان : **"في انتهاك الآداب"**، نظرا لما تحدثه من اضطراب اجتماعي ونفور مشهدي تتقزز منه النفوس، ما يؤثر سلبا على سلوكيات المجتمع، وقمة بشاعتها وفظاعتها وإشاعة التفسخ الأخلاقي.

وتلعب مؤسسة الزواج دورا أساسيا في بناء الأسرة والمجتمع باعتبارها عماد المجتمع واللبنة الأولى فيه، وذلك بصيانة العلاقة الزوجية والإبتعاد عن المحرمات والخيانة بين الزوجين مع التقيد بالتوجيه السليم لكل من الزوج والزوجة والرشيد للأبناء ومراقبتهم، فالزواج هو ميثاق تراض وترابط شرعي بين رجل وامرأة على وجه الدوام، غايته الإحصان والعفاف وإنشاء أسرة مستقرة، برعاية الزوجين طبقا لأحكام

---

(١) – ظهير شريف رقم ١.٥٩.٤١٣ صادر في ٢٨ جمادى الثانية ١٣٨٢ (٢٦ نونبر ١٩٦٢) بالمصادقة على مجموعة القانون الجنائي، كما تعديله بقانون رقم ١٢.١٨ الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم ١.٢١.٥٦ بتاريخ ٢٧ شوال ١٤٤٢ (٨ يونيو ٢٠٢١)، الجريدة الرسمية ٦٩٩٥ بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٤٤٢ (١٤ يونيو ٢٠٢١)، ص ٤١٦٢ .

هذه المدونة[١]، كما أن العلاقة الزوجية هي من أرقى وأسمى العلاقات لأنها تستمد من مشاعر العاطفة والإخلاص والمودة الاستقرار العاطفي بين الزوجين، وبذلك فأي غذر أو خيانة صادر من أحد الزوجين يؤدي إلى هدم الأسرة بأكملها.

ومع ظهور أجهزة الاتصال الحديثة واتساعها والتطور التكنولوجي وانتشار وسائل الإتصال الحديثة[٢] على غرار مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك، والواتساب والمسنجر وغيرها من الوسائل، التي ساهمت من وجهة نظر الكثيرين في تفشي الظاهرة وتغلغلها في الحياة اليومية حيث ينظر إليها أنها تسهيلات لإقامة علاقة بين الجنسين، تؤدي إلى خيانة زوجية فلم تقتصر على التغريدات والرسائل القصيرة بل أيضا الإتصالات بالصوت والصورة المباشرة، ما أوقع العديد من الأزواج والزوجات في الخيانة الزوجية بفعل التطور التكنولوجي العصري أو ما يعرف بالعلاقة الافتراضية عبر أجهزة الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية، وتدفق الانترنت، حيث أصبحت في متناول الجميع مما يقود في العديد من الحالات إلى نشوب فضائح وارتكاب الجرائم واللجوء إلى الطلاق والتطليق.

ويقصد بمواقع التواصل الاجتماعي بأنها منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء أخرين لديهم الاهتمامات والهويات نفسها أو جمعه مع أصدقا الجامعة أو الثانوية[٣] .

---

(١) – طبقا للمادة الرابعة من مدونة الأسرة .

(٢) – عبد الرحمان اللمتوني، الإجرام المعلوماتي بين ثبات النص وتطور الجريمة سلسلة ادوات محكمة الاستئناف بالرباط ، عدد السابع، مطبعة الأمنية الرباط ، سنة ٢٠١٤، ص:٦٣ .

(٣) – زاهر رامي، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية،ع ١٥، جامعة عمان الأهلية، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٣.

فالهدف الأول للزواج تشكيل أسرة يسودها الوئام والمودة والرحمة، ولكي يحقق الزواج هدفه هذا يجب أن يساود بين الزوجين أسلوب تواصل سليم وفعال على جميع المستويات الفكرية والنفسية والجسدية والعقلية يسوده المودة والرحمة والحب، ولكن هذه المستويات بدأت في الظمور مع التغيرات التي أحدثها التحول الاجتماعي في جميع المجالات نتيجة التطور العلمي والتكنولوجي.

وقد أفرز هذا التطور التكنولوجي نوعا جديدا من الممارسة الجنسية مما تولد معه مجموعة من المشاكل بما فيها الخيانة الزوجية، وبالتالي ألقت هذه العولمة ظلالها على المجتمع العالمي وزالت معها الحدود الزمانية والمكانية، وأحدثت نقلة نوعية وثورة حقيقية في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات، كما أحدث قفزة كبيرة في تطوير العلاقات بين مختلف أفراد الشعوب[1]، والإستخذام المتنامي للتكنولوجيا التي غزت البيوت واستخدامها بشكل غير صحيح، أدت الى تغير العادات والقيم الاجتماعية والأخلاقية، وأثرت على المفاهيم وظهور مصطلحات جديدة

ومن هنا تظهر أهمية الموضوع في إيجاد نص قانوني يجرم لنا هذا الفعل الإجرامي المجسد لجريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية، والتطرق إلى حكم الفقه الإسلامي

– رضا إبرهيم محمد الأشره، التأثير الاجتماعي لوسائل التواصل الاجتماعي لدى الشباب الجامعي، مؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي التطبيقات والاشكالية المنهجية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، سنة ٢٠١٥ ، ص:٠٦ .

(١) – ماجد رمضان الراشد، الخيانة الالكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على تماسك العلاقات العاطفية الزوجية من وجهة نظر العاملين المتزوجين في مديرية تربية الرصافة الاولى محافظة بغداد "الفيس بوك أنموذجا"، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد٥٩، سنة ٢٠٢٠، ص: ٠١ .

منها، مع إبراز دور القضاء المغربي في تجريم الخيانة الزوجية الإفتراضية من خلال تكييف طبيعتها القانونية وإدخالها في الجرائم الماسة بالأسرة والأخلاق العامة.

وكما هو معلوم أن الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية جرمت الخيانة الزوجية، لكن الإشكال المطروح هنا يتعلق بالخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي(الخيانة الزوجية الإفتراضية)، والممارسة في مواقع التواصل الاجتماعي؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية المحورية تساؤلات فرعية: ما موقف المشرع الجنائي المغربي من الخيانة الزوجية الإلكترونية؟ وما موقف مفهومها ؟ وما موقف القضاء المغربي والمقارن من إعتبار الممارسة الجنسية الإفتراضية خيانة زوجية؟ وما تأثيرها على العلاقة الزوجية ؟

وسنجيب عن هذه الإشكالية وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول: الأحكام العامة لماهية جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية

المبحث الثاني: صور جريمة الخيانة الزوجية وموقف العمل القضائي منها

المبحث الأول:
الأحكام العامة لماهية جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية

مما لا شك فيه أن جريمة الخيانة الزوجية من الجرائم التي تمش العرض والشرف، وأن إقترافها يمس بقداسة عقد الزواج المبرم بين الزوجين، وبكيان الأسرة والمجتمع ككل، ويقتضي منا الأمر أن نوضح ما المقصود بالخيانة الزوجية الفعلية، أي في الحالة العادية في (المطلب الأول)، ونمر إلى إعطاء تعريف للخيانة الزوجية التي تتم في الفضاء الرقمي والمرتكبة في الواقع الإفتراضي، مع إبرام الأحكام الواجب تطبيقها عليه قصد تجريمها وإعطائها الوصف القانوني لهذا الفعل الجرمي مع ذكرأركان قيام هذه الجريمة (المطلب الثاني).

المطلب الأول :
التعريف بجريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية
في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي.

وفي هذا الصدد نقصد بالخيانة الزوجية الفعلية بالحالة العادية للخيانة التي تتم في الواقع الحقيقي وليس في الفضاء الإفتراضي(الرقمي)، حيث سنعرف جريمة الخيانة الزوجية في منظورها الفقهي الإسلامي، إذ أقرت الشريعة الإسلامية بتحريم هذا الفعل على إطلاقه وجعلت عقوبته حدا من حدود الله تعالى(الفقرة الأولى)، بالإضافة أن نعرج على موقف المشرع الجنائي المغربي من الخيانة الزوجية وإستنباط حكمها(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعريف الزنا في الفقه الإسلامي

عرف الفقهاء جريمة الزنا بتعريفات مختلفة، إذ يختلفون في الأركان والشروط الواجبة فيها أو في الشبهة المانعة من وجوب الحد ونذكر من هذه التعريفات:

- يقصد بالزنا حسب المذب الحنفي بأنها وطء مكلف طائع في قبل مشتهاة خال عن ملكه وشبهته في دار الإسلام أو تمكينه من ذلك أو تمكينها[١].

- وعرفها المالكية بأنها وطء مكلف مسلم خرج أدمي لا ملك له فيه بلا شبهة عمدا[٢].

- أما الشافعية فعرفها بأنها إيلاج ملتزم عالم بالتحريم حشفة أو قدرها بفرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشتهى طبعا[٣] .

- كما عرفها الحنابلة بأنها : فعل الفاحشة في قبل أو دبر.

في ضوء مفهوم الزنا في الفقه الإسلامي والفقه الوضعي يتضح اختلافهما في صفة الجاني: فالفقه الإسلامي لا يشترط في الجاني أن يكون متزوجا على عكس التشريع الوضعي الذي لا يجرم الوطء إلا إذا كان الجاني متزوجا.

ومع ذلك يتفق الفقه الوضعي مع الفقه الإسلامي في ثلاثة أمور: الأول: النشاط الإجرامي وهو الوطء في محرم، والثاني: الركن المعنوي وهو تعمد الوطء والثالث: رضا الطرفين بالزنا لأن انعدام الرضا يغير من وصف الجريمة والعقاب، إذ يصبح

---

(١) – العلامة إبن العابدين، حاشية رد المحتار على الدار المختار، طبعة الحلبي الجزء الثالث، سنة ١٢٥٢ هـ، ص: ١٤١-١٤٢ .

(٢) – حاشية الدسوقي المتوفي سنة ١٢٣٠هـ على مختصر سيدي الخليل المتوفي سنة ٧٦٧هـ ، ٤/ ٣١٣- أبو عبد الله محمد الخرشي، شرح الخرشي على مختصر خليل، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر الطبعة: الثانية، ١٣١٧ هـ دار الفكر للطباعة – بيروت، ٥/ ٣١٦.

(٣) – أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي روضة الطالبين وعمدة المفتين: (ت ٦٧٦هـ)، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، ٧/ ٣٠٩.

جناية اغتصاب في التشريعات الوضعية، في حين يصبح حد حرابة في الشريعة الإسلامية إذا توافرت شروطها.

الفقرة الثانية: جريمة الخيانة الزوجية في القانوني الجنائي

بالرجوع إلى مقتضيات مجموعة القانون الجنائي، يتضح أن المشرع لم يعرف جريمة الخيانة الزوجية بحيث اقتصر في الفصل ٤٩١ منه على النص بأنه يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين أحد الزوجين الذي يرتكب جريمة الخيانة الزوجية، ولا تجوز المتابعة في هذه الحالة إلا بناء على شكوى من الزوجة أو الزوج المجني عليه. ومن الملاحظ أن هذا الفصل جاء مباشرة بعد الفصل ٤٩٠ من القانون الجنائي والذي ينص على أن كل علاقة جنسية بين رجل وامرأة لا تربط بينهما علاقة زوجية تكون جريمة فساد ويعاقب عليها بالحبس من شهر واحد إلى سنة».

و نستخلص من خلال قراءة الفصلين المذكورين أعلاه أن جنحة الخيانة الزوجية هي كل علاقة جنسية يكون طرفيها كلهما أو أحدهما على الأقل متزوج.

وبالتالي إن الفعل الذي يشكل الفساد هو نفسه الذي يشكل الخيانة الزوجية، وكل ما في الأمر أن الفاعلين في جريمة الفساد يكونان غير متزوجين أما في الخيانة الزوجية فيلزم أن يكونا معا أو أحدهما على الأقل متزوجا[1] .

وبالتالي يمكن تعريف الخيانة الزوجية كل علاقة جنسية بين رجل وامرأة لا يربطهما عقد زواج متى كان كلاهما أو إحداهما متزوجا.

---

(١) – عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي القسم الخاص، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، سنة ٢٠٠٩، ص: ٢١٨ .

كذلك لم يعرف المشرع المصري جريمة الخيانة الزوجية في المواد ٢٧٣ إلى ٢٧٥ من قانون العقوبات المصري، لكن بعض الفقه المصري عرفها بأنها مواقعة أنثى براضاه خارج العلاقة الزوجية، رغم أن أحدهما أو كلاهما له الصفة الزوجية[١].

الفقرة الثالثة: تعريف جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية

وفي هذا الصدد سنعرف الخيانة الزوجية عبر الوسائط الإلكترونية أو ما يسمى بالخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك من أجل تحديد مدى تطبيق النص الجنائي المنظم للخيانة الزوجية في الحالة العادية عليها.

ونظرا لإعتبار المفهوم من المفاهيم الحديثة في بنية المصطلحات القانونية نتيجة التداعيات التي خلفها الإستخذام المتنامي لتكنولوجيات الإعلام والإتصال بشكل كبير في المجتمع المغربي، وقد تكون هذه الجريمة محققة بين شخصين متزوجين، أو بين شخص غير متزوج والأخر متزوج، وقد يكون بين شخصين لكنهما غير متزوجين وهو ما يعرف بجريمة الفساد الإلكتروني في العالم الإفتراضي، وقد تتحول في بعض الأحيان الخيانة الزوجية الإفتراضية إلى الخيانة الزوجية الواقعية بما فيه من إخلال بميثاق الزواج وإنتهاك للأعراض والتفكك الأسري وضياع النسل وفساد المجتمع .

وعلى ذكر العلاقة الجنسية نستحضر هنا مفهوم الجنس الإفتراضي نظرا لتعدد أساليبه وصوره وطرق ممارسته، فليست له خاصيات أو شروط معينة، فقد يكون بين شخصين أو أكثر، من أجناس مختلفة أو من جنس واحد، أو بين شخص واقعي وآخر افتراضي عبر والوسائط الإلكترونية، غايته إشباع الرغبة الجنسية عن طريق التصور

---

(١) – أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية، مصر الطبعة السادسة ١٩٩٦، ص: ٥٥٦.

الخيالي أو المشاهدة والدردشة البديئة، كما تتحقق هذه الإثارة والنشوة الجنسية عن طريق الممارسات الجنسية المقروءة والمسموعة والمرئية. وقد ذهب بعض رجال القانون لمحاولة إعطاء هذا الفعل وصفه التجريمي الذي يدخله في خانة القانون الجنائي، حيث سماه المحامي أيمن السباعي بجريمة الزنا السلبي، لانعدام المواقعة غير الشرعية أو الخارجة عن رابطة الزواج على أرض الواقع، وإذا كانت بعض حالات هذا الجنس الافتراضي تدخل ضمن الجرائم الإلكترونية، فهي تبقى من الجرائم التي ترتكب بواسطة الوسائل الإلكترونية (نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية)، وذلك حسب تعريف المؤتمر العاشر للأمم المتحدة لمحاربة الجريمة الإلكترونية، فهي كل جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو داخل نظام حاسوب[1].

وبالتالي يقصد بالخيانة الزوجية الالكترونية إقامة علاقات غير شرعية، مخالفة لأحكام مدونة الأسرة والفقه المالكي، باستعمال وسائل التواصل الإجتماعي وخيانة الطرف الأخر، بصدور أفعال أو أقوال إما عن شخصين كلاهما متزوجين أو أحدهما فقط، **وبعبارة واضحة** فجريمة الخيانة الزوجية في الفضاء الإلكتروني هي كل علاقة غير شرعية قائمة بين رجل وأمرأة لا يربطهما عقد الزواج، باستعمال وسائل الإتصال الحديثة، أو تكنولوجيات الإعلام والإتصال عموما .

---

(١) – عبد العالي المصباحي، الخيانة الزوجية ما بين التطبيق النصي واعتماد الاجتهاد القضائي، مقال منشور في جريدة صوت العدالة: https://satv.ma، تم الإطلاع عليه يوم :٠١/ ٠٨/ ٢٠٢٣،على الساعة : ٠٠:٠٨H .

المطلب الثاني:
أركان جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية

وباعتبار جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية تتم بإستخذام تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وفي رأي الشخصي يمكن تصنيفها ضمن أشكال الجرائم المعلوماتية أو الافتراضية (cyber crimes)، هذه الأخيرة تتكون من مقطعين هما[1] الجريمة (crime) والإلكترونية (cyber) ويستخدم مصطلح الإلكترونية لوصف فكرة جزء من الحاسب أو عصر المعلومات.

تندرج جريمة الخيانة الزوجية ضمن الجرائم المادية، حيت لا تكون قائمة من الناحية القانونية إلا بتحقق ركنها القانوني المتمثل في الأساس القانوني لتجريم الفعل المادي المجسد للخيانة الزوجية، وكذا الركن المادي والمتمثل في فعل الوطء أي المواقعة الجنسية غير المشروعة، وكذا الركن المعنوي المتجسد في توفر القصد الجنائي، إلى جانب الركن المفترض وهو العلاقة الزوجية، وهذا ما يستشف من الفصل ٤٩١ من القانون الجنائي المغربي.

وإذا أردنا تطبيق هذه الأحكام على الخيانة الزوجية الإلكترونية، هذه الأخيرة التي لا تحدث فيه المواقعة الجنسية غير المشروعة، ولا يكون فيه عنصر الملامسة بين الطرفين، وبالتالي عدم توفر الركن المادي المحقق للجريمة، ومن هنا يطرح تساؤل

---

(١) – يضم الاجرام السبيراني نوعين من الجرائم: الجرائم الالكترونية وتكون فيها المعلوماتية فقط عبارة عن وسيلة لارتكابها. والجرائم المعلوماتية والتي تكون فيها المعلوماتية هي المستهدفة .

– فؤاد بنصغير، الاجرام الالكتروني، سلسلة التشريع الالكتروني، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، سنة ٢٠١١، ص: ٠٧ .

وبالخصوص عندما تطرح قضية ما أمام القضاء المغربي؟ وما النص القانوني الواجب التطبيق؟ وما موقف الفقه الإسلامي من الخيانة الزوجية في الفضاء الإلكتروني ؟

وبالرجوع إلى التشريعات الوطنية بما في ذلك المشرع المغربي، لم نجد نص قانوني يجرم هذا الفعل(الخيانة الزوجية الإفتراضية)، في إنتظار تدارك الأمر من طرف المشرع الجنائي المغربي بإقرار نص قانوني يجرم الخيانة الزوجية في الواقع الإفتراضي، كما أن القاضي الجنائي لا يمكنه أن يخالف مبدأ شرعية التجريم والعقاب أي "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني"، إذا عرضت عليه قضية متعلقة بهذا النوع من الجرائم.

وكتوضيح في هذا الأمر يمكن إدراج هذا الفعل اذا كان علنا مسموحا للكافة الاطلاع عليه عبر إحدى وسائل التواصل الإجتماعي[١]، ضمن جريمة الإخلال العلني بالحياء اذا توافرت باقي أركانه طبقا لمقتضيات الفصل ٤٨٣ من القانون الجنائي المغربي، غير أن هذا الأمر ليس كحل للفراغ القانوني لجريمة الخيانة الإلكترونية، ذلك أن جريمة الفعل المخل بالحياء تختلف عن جريمة الخيانة الزوجية من عدة أوجه وأهمها أن جريمة الخيانة تقتضي تحقق الركن المفترض وهو وجود علاقة زوجية طبقا لأحكام مدونة الأسرة والقانون الجنائي، بينها جريمة الإخلال العلني بالحياء[٢] لا تشترط وجود اعتداء على العلاقة الزوجية، بل قد يعتبر الزوجين مرتكبين للفعل

---

(١) – الفياسبوك – التويتر –الواتساب – الأنستغرام – وسناب شات وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي .

(٢) – للمزيد يرجى الإطلاع: الظاهر حنان، الصالح، ابتسام التاج، أحمد، مدى تحقق عنصر العلانية في جريمة الفعل الفاضح العلني عبر مواقع التواصل الإجتماعي. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، عدد: ٣٧، سنة ٢٠٢٠، ص: ١٢٩١، doi: 10.21608/jlr.2021.55179.1003 .

المخل بالحياء أو غير متزوجين، وتم بشكل علني أمام الجمهور أو اذا كان الفعل الجرمي المجسد لجريمة الخيانة الإلكترونية يمكن الإطلاع عليه عبر وسائل الإتصال الحديثة بما فيها مواقع التواصل الإجتماعي.

وتبعا لهذا يجب على المشرع التدخل وإقرار الأركان العامة والخاصة لجريمة الخيانة الزوجية المرتكبة في الواقع الإفتراضي من خلال تعديل مقتضيات الفصل ٤٩١ من القانون الجنائي وإضافة تعديل للركن المادي لجريمة الخيانة من خلال التنصيص على كل فعل أو قول أو محادثة جنسية عن أسرار الزوجية والفراش عبر التقنيات الحديثة، والانخراط في الأحاديث الجنسية وتبادل الرسائل العاطفية والجنسية وإرسال صور وفيديوهات غير أخلاقية وإرسال العبارات المثيرة جنسياً وإرسال صور غير أخلاقية عن أنفسهم والتعري أمام كاميرات ليشاهدها الآخر والتخيلات الجنسية المحفزة وتبادل الأسرار الحميمة مع الآخر ودعوة للأحاديث غير الأخلاقية، أو مشاركة الصور والفيديوهات والموضوعات جنسية، سواء خاصية التعليق Comment والمشاركة Share والرموز التعبيرية Emoji فهو يحقق الفعل الإجرامي للخيانة الزوجية الإلكترونية .

بالإضافة إلى الشرط الإفتراضي وهو المحل الذي يقع عليه الفعل الإجرامي أو النشاط المادي المجسد لجريمة الخيانة الزوجية أو الوسيلة المستعملة في إتيان الجريمة، وهو"أمر يشترط القانون توافره لكي تقوم الجريمة، ومع ذلك فانه ليس من أركان الجريمة" والشرط المفترض أو الافتراضي مثلا وجود الشبكة المعلوماتية والجهاز المعلوماتي، و تتمثل في جهاز الحاسب الالي[1]، والحاسوب المحمول

---

(١) للمزيد من التفاصيل: - حنان ريحان مبارك المضحكي، الجرائم المعلوماتية دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٤.،ص:٨٢ وما بعدها .

والهواتف الإلكترونية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية والبرامج والتطبيقات المعلوماتية .

إلى جانب الأركان الأخرى المنصوص عليها، وهي الركن القانوني، والركن المعنوي المتمثل في توفر القصد الجنائي لدى الفاعل(الزوجة أو الزوج) في إرتكاب فعل الخيانة، والركن المفترض الأخر الذي يتجلى في وجود العلاقة الزوجية أي من الضروي أن يكون متزوجين أو أحدهما فقط. ومن هنا نكون أمام تحقق كل أركان جريمة الخيانة الإلكرونية .

وتبعا لهذا فالمشرع المغربي أقر ان الأصل في الإثبات الجنائي هي حرية القاضي في اختيار الدليل الذي يراه مناسبا، فلم يفرض عليه المشرع دليلا محددا ولم يمنعه من الأخذ بدليل معين، فله أن يثبت الجريمة بأي وسيلة من الوسائل الإثبات طبقا للمادة ٢٨٦من قانون المسطرة الجنائية، غير أن الأمر ليس على إطلاقه حيث خرج عن هذه القاعدة ونص في الفصل ٤٩٣ من المجموعة الجنائية على أن جريمتي الفساد والخيانة الزوجية: **" لا تثبت إلا بناء على محضر رسمي يحرره أحد ضباط الشرطة القضائية في حالة تلبس أو بناء على اعتراف تضمنته مكاتب أو أوراق صادرة عن المتهم أو اعتراف قضائي"**.

وبذلك يكون المشرع المغربي قد قيد حرية القاضي في إثبات الجريمتين المذكورتين، بحيث لا يمكن أن يبني حكمه بالإدانة إلا على إحدى الوسائل الثلاثة التالية[1] :

- حالة التلبس: أي مشاهدة وقائع الجريمة من طرف أحد ضباط الشرطة القضائية، عمليا يصعب ضبط هذا النوع من الجرائم في حالة التلبس فغالبا ما تقترف داخل المحلات المغلقة.

---

(١) – محمد قنديل، وسائل الإثبات في جنحة الخيانة الزوجية، رسالة نهاية التدريب المعهد العالي للقضاء، الفوج : ٣٧، سنة ٢٠١١-٢٠١٣،ص : ٠٥-٠٨ .

- الإعتراف الكتابي: ويقصد به المكاتب التي تصدر عن المتهم في شكل كتابات أو رسائل يقر فيها بأنه ارتكب إحدى الجريمتين، ومن النادر جدا أن تصدر مثل هذه المكاتب عن الجناة[١].

- الاعتراف القضائي: ويقصد به الاعتراف الذي يصدر أمام هيئة الحكم أوأمام قاضي التحقيق أو أمام النيابة العامة، أما الاعتراف أمام الشرطة ا لقضائية فهو اعتراف غير قضائي.

فالإقرار الوارد في رسائل و مستندات صادرة عن الفاعل بحيث تحتوي هذه الرسائل والمستندات على عبارات واضحة يعترف من خلالها الفاعل بارتكابه الجريمة الخيانة الزوجية ولا تهم طبيعة هذه الرسائل حتى لو كانت الكترونية[٢]، ومن هنا تلاحظ صعوبة إثبات جريمة الزنا فما بالك الخيانة الزوجية الإلكترونية. فمن الصعب أن يضبط ضباط الشرطة القضائية الزوج أو الزوجة في حالة التلبس، كما أنه لا يحصل إقرار قضائي من أحد الزوجين بارتكابه الجريمة بكل سهولة أو يقر بذلك برسائل مكتوبة ويتركها في متناول أيدي الزوج الآخر، وحتى وإن حدث فمن السهل عليه إنكار ذلك مما يعدم حجيتها.

وإنطلاقا مما سبق نستخلص صعوبة إثبات الخيانة الزوجية في الفضاء الرقمي، وفي ظل هذا الفراغ التشريعي، سيكون الموقف الذي قد يتخذه الزوج أو الزوجة الذي

---

(١) – محمد بازي، الاعتراف الجنائي في القانون المغربي دراسة مقارنة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص، كلية الحقوق الدار البيضاء، ص١٣٤ .

(٢) –وردة دلال، موقف المشرع الجزائري من الخيانة الزوجية الإلكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٠٨، العدد: ٠٣، سنة ٢٠١٢، ص:٥٠٩.

يتعرض للخيانة الزوجية الإفتراضية هو اللجوء إلى القضاء الأسري من أجل حل ميثاق الزوجية.وهذا ما سوف نتطرق إليه في المحور الموالي عند ذكر العمل القضائي وموقف محكمة النقض في حل هذه الإشكاليات القانونية، والإجابة عن هذه التساؤلات؟

أما فيما يخص الفقه الإسلامي وقد إستدلوا بمجموعة من الأدلة من أجل تجريم والتشديد عند إرتكاب الجرائم الجنسية، فالخيانة الزوجية الإلكترونية مع قبحها وشناعتها، وعظم ذنبها وأثرها على الأسرة والمجتمع، إلا أنها لا ترتقي إلى معنى الزنا الحقيقي، وإنما تعد من باب الزنا الحكمي التي لا يمكن أن ننزل عليه أحكام الزنا الحقيقي فيما يتعلق بالعقوبة. والخيانة الإلكترونية تُجرم من عدة نواحي فهي من باب الاستمتاع خارج إطار لزوجية، وهذا منهي عنه بنص القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَتُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾.

وأن الاستمتاع مقصور في الزوجات، بمعنى أنه لا يجوز للزوج أو الزوجة الاستمتاع خارج إطار الزوجية ويدخل في ذلك الاستمتاع الإلكتروني، ومن طلب خلاف الذي أحله الله تعالى، فأولئك هم العادون أي: المعتدون المتجاوزون حدوده – سبحانه وتعالى، الوالغون في الحرام الذي نهى الله تعالى عنه[1].ولا يخفى أن الحديث عبر شبكات الأنترنيت وغيرها من وسائل الاتصالات الحديثة يشتمل على مكالمات فاضحة وألفاظ بذيئة وأفعال خارجة عن الفطرة السليمة، وهي بمجملها تدخل في التحرش الجنسي أو الزنا الحكمي، أو الخيانة الإلكترونية.

---

(١) – الطنطاوي، التفسير الوسيط، الجزء ١٠، ص : ١٤ .

وجدير بالذكر في هذا المقام أن الشريعة عَدَّت إفشاء أسرار الزوجية المتعلقة بالفراش من باب الخيانة[١]، تحريم إفشاء ما يجري بين الزوجين من الاستمتاع ووصف تفاصيل ذلك بقول أو فعل، ويكره مجرد ذكر الجماع بلا فائدة؛ لأنه خلاف المروءة[٢]"، وكما قال الدكتور عبد الله مجاور رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف: "إنه في حالة تلبس الزوجة بخيانة زوجها وممارستها مع شخص أجنبي ما تفعله مع زوجها عبر التليفون، فهذه تعد جريمة زنا، ولكنه زنا حكمي لا تنطبق عليه أحكام الزنا الفعلي فالزوجة في هذه الحالة ارتكبت إثماً وذنباً كبيرين في حق زوجها وحق المجتمع، وهي هنا تدخل ضمن جرائم التحرش الجنسي، أو الزنا الحكمي. وطالب الدكتور مجاور بوجوب اجتهاد فقهي جديد في مثل هذه الجرائم حفاظاً على مقاصد الشريعة التي أمرنا الدين بالحفاظ عليها[٣].

---

(١) – قال الصنعاني: "والحديث دليل على تحريم إفشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوقاع ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه، وأما مجرد ذكر الوقاع فإذا لم يكن لحاجة، فذكره مكروه؛ لأنه خلاف المروءة".

– محمد الصنعاني بن إسماعيل الأمير الكحلاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الجزء الثاني، مصر، ص:٣٥٨ .

(٢) – أخرجه مسلم في صحيحه باب تحريم إفشاء سر المرأة، الجزء الثاني، رقم١٤٣٧، ص: ١٠٢٠ .

(٣) – سالم عبد الله و خليل محمد، الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفقه الإسلامي، وحدة الأمة، العدد الرابع، سنة ٢٠٢٠ ص: ١٢٣ .

– عادل عامر، الخيانة الزوجية بين الشريعة والقانون http://www.adelamer.com .

وهذا التجريم يترتب عليه عقوبة تعزيرية المصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع[١]؛ لأن الأساس الذي تقوم عليه العقوبة هو درء المفاسد، وجلب المصالح، وهذا هو الأساس العام الذي تقوم عليه أحكام الشريعة، والعقوبة التعزيرية غير مقدرة ولا محددة بنص شرعي، وإنما ترك تقديرها كما وكيفاً للقاضي، مما يجعلها قادرة على كبح جماح الجريمة من خلال اختيار العقوبة المناسبة التي تحقق مقصود الشارع في الزجر عن انتهاك الحرمات والاعتداء على حقوق الناس[٢].

بالإضافة إلى هذا يقول البعض أن الإنترنت كأي وسيلة أخرى قد تستخدم في الخير والطاعة، أو في المعصية والضلال، والإسلام يرفض تكوين مثل هذه الصداقات عبر تلك الوسائل لآنها تؤدي إلى الوقوع في المحظورات، وتهدم البيوت وتنتهك الأعراض، والحرمات كما أن الإنترنت تنعدم فيه الرقابة على المحادثات التي تتم عبر الشبكة، والتي لها حكم خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه، وقد نهى الإسلام عن ذلك تحصينًا لها من الشيطان، وفي هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها فإن ثالثهما الشيطان)، كما أن التواصل عبر الإنترنت مع امرأة أجنبية بالصوت والصورة يتضمن النظر، وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم النظرات من أحد الجنسين إلى الآخر زنا فيقول الحديث الشريف:(العينان تزنيان، وزناهما النظر)[٣].

---

(١) – عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، دار الكاتب العربي، الجزء الأول، بيروت، ص:٢٠٩

(٢) – مصطفى أحمد الزرقاء المدخل الفقهي العام (دمشق) دار القلم، طاء ١٤١٨هـ، سنة ٢٠١٢، ص: ٢٨٩ .

(٣) – محمد الشحات الجندي، أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية، أورده علي أحمد بن عودة، الخيانة الزوجية الإلكترونية مفهومها..دوافعها، حكامها، سبل علاجها، جريدة الوطن ، بتاريخ ٢٠١٦–

وتبعا للعقوبات الزجرية المقررة من طرف المشرع الجنائي المغربي عند ارتكاب الخيانة الزوجية، نجد المشرع المصري بدوره جرم الخيانة الزوجية، حيث نصت المادة ٢٧٦ من القانون الخاص بالعقوبات المصرية على عقوبة جريمة الزنا بالحبس ٦ شهور للزوج وسنتين للزوجة، وحال تنازل الزوج، يتم وقف تنفيذ العقوبة حتى لو كان الحكم نهائيا، وبين أنه لإثبات الجريمة لا بد من وجود أدلة دامغة وقرائن مباشرة إذ لابد من ضبط الزوجة في حالة تلبس في بيت الزوج أو مكان الجريمة أو العكس[1].

كما حدد الوسائل التي تستخدم لإثبات الخيانة الزوجية في القانون المصري التي وقعت من قبل الزوج أو الزوجة منها: - وجود رسائل غرامية بين الزوج أو الزوجة وطرف آخر، مع ضرورة احتوائها على كلمات خارجة. - كما أنه لابد من أن تكون الكلمات الموجودة في الرسائل تعبر عن وجود علاقة محرمة. - وجود تسجيل يؤكد العلاقة المحرمة بين الطرفين. وجود الزوجة في مكان خاص بالطرف الذي تقيم معه العلاقة المحرمة والتي يتم فيها علاقة الزنا. - ضبط الزوجة في حالة تلبس أو أثناء إقامة علاقة الزنا وكذلك الزوج.

كما تجدر الإشارة أن المشرع المصري لا يعتد بالخيانة الزوجية التي تتم عن طريق الهاتف إلا في الحالات التالية:

- يعاقب القانون الزوج أو الزوجة في حالة وجود واقعة زنا ناتجة عن الخيانة بالهاتف. حيث أن الخيانة بالمحادثات العابرة والكلام فقط لا تشير إلى وجود خيانة زوجية، إذ يكون الزوج أو الزوجة قد ارتكب فاحشة يعاقب عليها القانون، وبالتالي أن

---

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/02/.html

(١) - قانون العقوبات طبقاً لآخر تعديل تم في ٢٠ نوفمبر عام ٢٠٢١ القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ بإصدار قانون العقوبات الوقائع المصرية – العدد ٧١ – في ٠٥ أغسطس سنة ١٩٦٧ .

جريمة الخيانة التي تصل إلى حد الزنا التي تتم من خلال الخيانة بالهاتف يعاقب عليها بنفس عقوبة الزنا، وبالتالي تصبح عقوبة الخيانة الزوجية في القانون المصري التي تصل إلى حد الزنا واحدة سواء بالهاتف أو غيره.

المبحث الثاني:
صور جريمة الخيانة الزوجية وموقف العمل القضائي منها

إن أسهل وسيلة يلجا إليها أحد الزوجين لخيانة الطرف الآخر في ظل التطور التكنولوجي هي وسائل التواصل الاجتماعي، فقد برز بمجتمعنا في السنوات الأخيرة نوع جديد من الإدمان وهو الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي واستخدام التطبيقات الإلكترونية المتنوعة، لضمان الاتصال المجاني والسري بأشخاص من الجنسين بمختلف أرجاء المعمورة في أي وقت ومكان، ما أوقع الكثير من الزوجات والأزواج، خاصة الشباب منهم، في شباك شكل تكنولوجي عصري من الخيانة الزوجية، يعرف بالخيانة الزوجية الافتراضية أو الإلكترونية.

وفي هذا الإطار سنتطرق إلى صور جريمة الخيانة الزوجية الافتراضية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (المطلب الأول)، على أن نعرج إلى ذكر موقف القضاء المغربي والمقارن من جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية في (المطلب الثاني) .

المطلب الأول:
صور جريمة الخيانة الزوجية الافتراضية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي

لقد صاحب التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام بروز وسائط جديدة للاتصال عبر المنصات الالكترونية للشبكة العنكبوتية، حيث لاقت رواجا كبيرا، وتسمى مواقع التواصل الاجتماعي، وهي مواقع فعالة جدا في تسهيل الحياة الاجتماعية بين مجموعة من المعارف والأصدقاء، كما تمكنهم أيضا من التواصل الم رئي والصوتي وتبادل الصور وغيرها من الإمكانيات التي توطد العلاقة الاجتماعية بينهم[١] .

ويقصد بها منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية[٢]، ويمكن القول بأنها مجموعة من الأشخاص الذين يطورون التفاعلات الاجتماعية والتبادلات والمناقشات حول نفس مركز الاهتمام. وعرفها البعض أن مواقع التواصل الاجتماعي تتشكل من خلال الإنترنيت التي تسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرصة للاتصال بقائمة المسجلين، والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال، التي تختلف فيها طبيعة التواصل من موقع لآخر[٣].

---

(١) – أولجا جودي، سبيليوكاميرتس، بارث، ترجمة أحمد صلاح، الإعلام البديل، القاهرة، مجموعة النيل العربية، سنة ٢٠٠٩، ص:٢٤.

(٢) – راضي زاهر، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، جامعة عمان، العدد ١٥، سنة ٢٠٠٦، ص: ٢٣.

(3)- Danah M. Boyd, Nikole B.Ellison, Social network site : Definition, history and scholar ship ; Journal off mediated communication, vole 13, issue 1, 2007, p:2.

من خلال التعريفات المقدمة يمكننا القول أن مواقع التواصل الاجتماعي هي عبارة عن مجتمعات افتراضية على شبكة الإنترنيت تسمح لمستخدميها بمشاركة بياناتهم (صور، فيديوهات) ونشر الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، كما أنها تخلق بيئة اتصالية تسمح بتبادل الرسائل والمحادثات الصوتية والسمعية البصرية.

لقد أضحت شبكات التواصل الاجتماعي من بين أهم المواقع التي تدفع الكثير من مستخدميها إلى قضاء ساعات طويلة أمام شاشات الكمبيوتر والهواتف الذكية، بغية التفاعل بينهم من خلال عرض قصص تجاربهم اليومية Story التي يعيشونها، مشاركة الصور والفيديوهات والموضوعات التي تعكس انتماءاتهم الفكرية وميولاتهم، ولعل ما يعطي لهذا التفاعل رمزية بالغة في أذهان المستخدمين هو خاصية التعليق Comment والمشاركة Share والرموز التعبيرية Emoji فهذه الخصائص وغيرها التي توفرها مواقع التواصل الاجتماعي تدفع بالمشتركين في الغالب نحو تطوير هذه العلاقات الافتراضية إلى الواقع الحقيقي، وفي أحيان أخرى تكون التعليقات الفعل سببا في هدم هذه العلاقات وحضرها خاصة تلك المتعلقة بالأسرة وبالتحديد بين الزوجين[١].

لا شك أن موقع التواصل الاجتماعي عبر خصائصها المتعددة لها تأثير على مجريات حياتنا وتحديدا على العلاقات الزوجية. إذ تعد هذه الأخيرة رابطة مقدسة في حياة أي مجتمع ما باختلاف الزمان والمكان، فهي ليست بمنأ عن التغيرات التي

---

(١) – أحمد يحياوي، عبد القادر مالفي، أثر شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية، مجلة الحوار الثقافي، المحلد ١١، سنة ٢٠٢٢، ص:٧٢.

يشهدها العالم على إثر التطور التكنولوجي الحاصل والتدفق المعلوماتي وتزايد سرعة الاتصال

إن إدمان أفراد الأسرة على شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامها بشكل مفرط جعل تأثيرها السلبي يزداد يوما بعد يوم خصوصا على صعيد العلاقة بين الزوجين، فقد أضحت هذه المواقع جزء مهما في هذه العلاقة، فنجد كلا الزوجين يمتلكان حساب واحد أو أكثر على هذه الأرضيات الافتراضية، ويكون ذلك في الغالب بعلم كل منهما وفي بعض الأحيان تغيب هذه المعلومات فتتسبب في عديد المشاكل للزوجين، ففي ظل الانتشار الواسع للهواتف الذكية بات كلاهما يمتلك واحد، وهو ما يتسبب في بعض الأحيان في الكثير من المشاكل جراء بعض الأفعال التي لا ترض ي أحد الطرفين مثل الاجتماع على طاولة الطعام وفي نفس الوقت انهماك الزوج أو الزوجة في هاتفه المحمول، أو أن يقوم أحد الطرفين بنشر تفاصيل حياته اليومية على هذه المواقع ثم يكتشف الطرف الآخر ذلك؛ مما يولد حالة عدم الرضى في هذه العلاقة وتهدر فرصة التعبير وإبداء المشاعر الطبيعية فيها.

لقد أثارت مواقع التواصل الاجتماعي جدلا كبيرا في المجتمعات الغربية لما لها من آثار سلبية على الأسرة أو بالأحرى بفعل الاستخدام السلبي لها، إذ أصبحت من أسهل وأبسط الوسائل المستخدمة استخداما للخيانة الزوجية مثلا أو لممارسة الفاحشة أو لمشاهدة الأفلام غير الأخلاقية[1]،ناهيك عن توليد المشاعر السلبية لدى الأزواج

---

(١) – زينب فلاح حسن، موح عراك علوي، وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بزيادة ظاهرة الطلاق دراسة نظرية تحليلية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد:٢٦ ، العدد ٩، سنة ٢٠١٨، ص: ١٦٨.

كالغيرة المفرطة والشك وغيرها، وهو ما أكدته العديد من الدراسات حيث خلصت إحدى الأبحاث التي نشرت في مجلة CyberPsychology & Behavior أن هناك علاقة كبيرة بين مدة استخدام الفيسبوك ومشاعر الغيرة التي تنشأ في العلاقات الزوجية، حيث أن الشبكات الاجتماعية قد تخلق "حلقات من ردود الفعل السلبية"، والتي فيها يقوم المستخدمون بالدخول للموقع بشكل أكثر تواترا، يقومون بتحميل الصور، ويردون على الرسائل، وهذه الطريقة تسمح بالمراقبة المتبادلة بين الزوجين، والصيغة المفتوحة للفيسبوك تكشف للمستخدمين معلومات التي لم يكن من الممكن لهم معرفتها بأي طريقة أخرى، ويمكن أن يكون لذلك تأثير كبير على العلاقات الزوجية[1].

---

(١) – خولة قزم، الخيانة الإفتراضية وأثرها على العلاقات الزوجية، رسالة لنيل دبلوم الماستر الأكاديمي تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة عمار بالأغواط، السنة الجامعية : ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، ص:١٠-١١.

– في نفس السياق خلصت دراسة حديثة أجراها باحثون في جامعتي "كارنيجي ميلون" و"كانساس" الأمريكيتين إلى أن "نشر المعلومات الشخصية على الإنترنت من شأنه أن يلحق الضرر بالعلاقات الرومانسية بصورة تفوق ما يمكن أن يُحدثه من أمور إيجابية بخصوص هذه العلاقة، كما كشف ت نتائج الدراسة أنه عندما يشارك شخص ما المعلومات الشخصية مع مجموعة كبيرة من الأصدقاء الرقميين على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل متكرر، فإن ذلك يؤثر سلبًا على رضا شريكه، وقد يضر بمشاعر العلاقة الحميمة التي تربط بينهما، وأضافوا أن نشر الشخص لمعلومات شخصية (أو مهمة)لا يعلمها شريك الحياة على مواقع التواصل الاجتماعي من المحتمل أن يجعل شريكه يشعر بأنه مستبعد، أو أن خصوصية العلاقة التي تجمعهما قد لحق بها ضرر، أو الإنفراد بالعلاقة الزوجية وأصبح الأمر مهملا ولم تعد كما في السابق .

https://www.scientificamerican.com

أما في يخص المجتمعات العربية يتضح أن الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي[١] ينتج عنه الكثير من حالات الطلاق التي تكون في غالب الأحيان بسبب عدم رضى المرأة عن طريقة تعامل الزوج معها بعد تطلعها للوصول إلى نفس الحياة الموجودة في العالم الإفتراضي أو بسبب الكشف عن خيانة أحد الزوجين بواسطة العلاقات الإفتراضية المشبوهة، وأن كثرة استخدام هذه المواقع أصيبت العلاقات الاجتماعية بالضعف والوهن مما أدى إلى ظهور الخلافات الزوجية، كما خلصت إلى أن الاستخدام المفرط لهذه الشبكات أدى إلى الإهمال ، فتور المشاعر ، الملل وحصول الصمت بين الزوجين نتيجة تصاعد الخيانة الزوجية التي تكون في غالب الأحيان تصويرية وليس جسدية[٢].

في نفس الإتجاه توصلت دراسة أخرى حول أثر وسائل التواصل الاجتماعي على طبيعة العلاقات الزوجية إلى وجود دور هام ومعنوي لمواقع التواصل الاجتماعي في حدوث المشكلات الزوجية وخلصت أيضا إلى أن استخدام هذه المواقع لم يكن محدودا لهذا لابد أن يقترن الاستخدام بالمسؤولية والاتزان للإبقاء على ا لإيجابية في

---

(١) – سيد، لمياء عبد الجليل سيد عبد الجليل، أثر الأحداث الرائجة على مواقع التواصل الاجتماعي في إنشاء الخلافات الزوجية دراسة فقهية معاصرة The impact of social media trends on the establishment of marital disputes, a contemporary jurisprudential study. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، عدد:٤٠، سنة ٢٠٢٣، ص:٤٧٢. doi: 10.21608/jlr.2023.182207.1150.

(٢) – زينب فلاح حسن، موح عراك علوي، وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بزيادة ظاهرة الطلاق دراسة نظرية تحليلية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦ ، العدد ٩ ، سنة ٢٠١٨.

العلاقة الزوجية[١]، وبالتالي وجود علاقة ارتباطية بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وظهور الخلافات الزوجية، وإلى وجود علاقة بين استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وإهمال الواجبات الزوجية داخل الأسرة[٢].

إن من بين الأثار المترتبة عن إرتكاب جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفضاء الرقمي هي إنحلال الرابطة الزوجية بين طرفي عقد الزواج من خلال اللجوء الطرف المتضرر إلى القضاء الأسري بعد إثبات الفعل الجرمي المجسد للخيانة بين الزوجين والمطالبة بحل ميثاق الزوجية وفق مقتضيات مدونة الأسرة ، غير أنه يصعب إثباتها في الواقع الإفتراضي مع العلم أن المشرع حدد وسائل إثبات الخيانة الزوجية في الفصل ٤٩٣ من القانون الجنائي والذي تتجسد في محاضر ضباط الشرطة القضائية في حالة التلبس، والإعتراف المتضمن في مكاتيب أو أوراق صادرة عن المتهم، أو الإعتراف القضائي .

وعلى الأساس نرى أن المشرع الجنائي ضيق من حرية الإثبات وحصرها في ثلاث وسائل، وهذا لا يتماشى مع جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية، إذ يجب تعديل النص الجنائي والتنصيص على الإثبات بالوسائل الإلكترونية سواء بالصوت والصورة، الرسائل الإلكترونية، البريد الإلكتروني،

---

(١) – عبدالله عبدالقادر. "أثر وسائل التواصل الاجتماعي على طبيعة العلاقات الزوجية." حوليات أداب عين شمس مجلد ٤٨، عدد:٠٧، سنة ٢٠٢٠، ص: ٤٨٧-٥٠٤.

(٢) – بقال أسمى، محرز عبلة، العلاقة بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والحياة الزوجية دراسة ميدانية بمدينة وهران، مجلة التربية والصحة النفسية، جامع ة الجزائر ٠٢ ، المجلد ٠٨ ، العدد ٠١، سنة ٢٠٢٢، ص: ٩٣.

يبدو ان آثار شبكات التواصل الاجتماعي تظهر مخاطرها على العلاقة الزوجية بفعل الاستخدام اللاعقلاني لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف الزوجين فتتولد المشاعر السلبية بينهما مما يؤد ي بشكل حتمي إلى الخلافات الزوجية التي بدورها تتسبب في الطلاق والتفكك الأسري.

وبناء على ما سبق، تتحقق الخيانة الزوجية الإفتراضية عند إستخدام الزوجين أو أحدهما لوسائل الإتصال الحديثة وإصدار فعل أو قول ينم عن إتباع الرغبة وإشباع الغريزة الجنسية أو تواصل مع شخص أخر إلكترونيا وإرسال إليه رسائل أو صور جنسية وإقامة علاقة عاطفية في الواقع الإفتراضي، هذا الأخير يمنح السرية وسهولة إيجاد مكان للقاء الإلكتروني، كما أن الأنماط المختلفة للخيانة الزوجية عبر الأوساط الإلكترونية لا تقل خطورتها عن الأشكال الأخرى في الحالة العادية الحقيقية، فهي كتمهيد نحو المعاشرة الجنسية الفعلية في الواقع الحقيقي .

وتتعدد صور جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية حسب الفعل المادي المجسد للجريمة، والوسيلة المستعملة في إرتكابها فقد يتجلى الأمر في محادثة جنسية للطرف الآخر عن أسرار الزوجية والفراش عبر التقنيات الحديثة، والانخراط في الأحاديث الجنسية وتبادل الرسائل العاطفية والجنسية وإرسال صور وفيديوهات غير أخلاقية وإرسال العبارات المثيرة جنسياً وإرسال صور غير أخلاقية عن أنفسهم والتعري أمام كاميرات ليشاهدها الآخر والتخيلات الجنسية المحفزة وتبادل الأسرار الحميمة مع الآخر ودعوة شخص آخر للأحاديث غير الأخلاقية والتفكير الدائم في الاتصال الجسدي مع الآخر.

ومن صور الخيانة الإلكترونية أيضا غرف التعارف والمحادثة أو ما بات يعرف بمواقع التواصل الاجتماعي، من خلال المواعدة الإلكترونية عبر الفضاء الإفتراضي،

حيث إن أصابع الاتهام تتوجه نحو التكنولوجيا بمخلفاتها في سوء الاستخدام لها صدمت حياة الكثيرين، بل هي وبال وثقل فاق التصورات وتسببت في إنهاء علاقات زوجية كثيرة حينما باتت إحدى وسائل الخيانة الجديدة من قبل الطرفين.

المطلب الثاني:
موقف القضاء المغربي والمقارن من جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية.

وإنطلاقا مما سبق، يتضح أن جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية من الجرائم المعلوماتية الحديثة في مجال التجريم والعقاب، ونظرا لعدم وجود نص قانوني صريح في مجموعة القانون الجنائي المغربي يجرمها ويعاقب مرتكبيها، وعدم تحديد أساسها القانوني، وكذا إشكالية إثبات الخيانة الزوجية الواقعية فما بالك بالخيانة الإلكترونية، وبالتالي هذا كله يعتبر سببا في تحول جل قضايا الخيانة الزوجية الإفتراضية إلى قضايا طلاق.

ومن هنا تدخل القضاء المغربي من أجل التصدي لهذا النوع الجديد من الجرائم والمرتبطة بالمجال المعلوماتي وأقرت محكمة النقض المغربية، أن مجرد تبادل الزوجة القبل مع شخص أجنبي عنها يشكل جريمة الخيانة الزوجية، والذي اعتبرته محكمة النقض فعلا مكونا لجريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية، ومما جاء في تعليله:

"حيث جاء في حيثيات القرار المطعون فيه أن المحكمة المصدرة له استندت عن صواب في إدانة الطاعنة من أجل جنحة الخيانة الزوجية إلى اعترافها في محضر الشرطة القضائية، بتبادل القبل مع رجل أجنبي عنها، وهو فعل يشكل خيانة زوجية في حق زوجها، فهو خيانة لرابطة الزوجية والوفاء والثقة بين الزوجين وأن هذا الاعتراف ينزل منزلة الاعتراف الذي تتضمنه مكاتيب أو أوراق صادرة عنها، وبالتالي وسيلة إثبات قانونية طبقا لمقتضيات الفصل ٤٩٣ من القانون الجنائي، وتكون المحكمة قد طبقت القانون تطبيقا سليما والوسيلتان على غير أساس"[1].

وفي قرار أخر اعتبرت محكمة النقض المغربية أن الممارسة الجنسية الإفتراضية خيانة زوجية وخيانة للرابطة المبنية على الوفاء والثقة حيث جاء في حيتياثه:"... **ما**

---

(١) – قرار محكمة النقض عدد ٣/ ١٤٣١ الصادر بتاريخ ١٧ اكتوبر ٢٠١٨ في الملف عدد ٢١٩٧٦/ ٦٣/ ٢٠١٧.

صرحت به المطلوبة تمهيديا من أنها عثرت على صفحة تحمل إسم حسام ومن خلال حديثه معها عبر تطبيق الواتساب، أبدى إعجابه بها خاصة بعدما أخبرته أن زوجها لم يعد يمارس معها الجنس منذ حوالي خمس سنوات بسبب إصابته ببرود جنسي، وأنها أصبحت ترسل له وبطلب منه صور عارية لها وتمارس معه الجنس الإفتراضي عبر تطبيق الواتساب، وأنه بناء على إتفاق مسبق حضر إلى منزلها أثناء تواجدها به بمفردها في غياب زوجها وغياب إبنتها بالمدرسة وتبادلت معه القبل دون أن يكون بينهما أية ممارسة جنسية. فمحكمة القرار لم تناقش إعتراف المطلوبة بالممارسة الجنسية الإفتراضية ومدى تأثيرها على العلاقة الزوجية، على أن أية علاقة تؤدي إلى إشباع الرغبة الجنسية خارج العلاقة الزوجية تعتبر خيانة زوجية وخيانة للرابطة المبنية على الوفاء والثقة بين الزوجين، وأن القرار المطعون لما قضى بعدم مؤاخذتها من المنسوب إليها على النحو المذكور يكون ناقص التعليل الموازي لإنعدامه الموجب للنقض"[1].

أما فيما يخص القضاء المقارن إذ جاء في قرار تعقيبي صادر عن محكمة التعقيب التونسية: **" أن الزوج علم بربط زوجته لعلاقة حميمية مع رجل عبر الارساليات عبر الهاتف الجوال، وقد تقدم بشكاية في الزنا ضد زوجته وكذلك بدعوى للطلاق للضرر.**

ويتبين أن محكمة الأصل قضت بعدم سماع الدعوى في قضية الزنا لعدم ثبوت وجود علاقة جنسية بين الزوجة والرجل، ولكن أقرت المحكمة الابتدائية ثم محكمة الاستئناف بالطلاق للضرر ضد الزوجة وتغريمها ٣٠٠٠ دينار لقاءه ضرره المعنوي.

فتعقبت الزوجة القرار الاستئنافي باعتبار أنه تم القضاء بعدم سماع الدعوى في قضية الزنا، **ولكن محكمة التعقيب أقرت أن الارساليات القصيرة وإن لم تثبت وجود علاقة جنسية حميمية بين الزوجة والغير فإنها تثبت اخلال الزوجة لواجب**

---

(١) – القرار عدد: ٣/ ١٣٨٦ الصادر بتاريخ: ٢٠٢٠/ ١٠/ ١٤ ملف جنائي عدد:٣/ ٦/ ١٢٨٧ .

احترام العلاقة الزوجية وهو ما يجعل الحكم بالطلاق للضرر وتغريمها بالتعويض في طريقه"[١].

وفي قرار أخر صادر عن محكمة التعقيب التونسية حيث جاء فيه: "....إعتماد محضر المعاينة من عدل التنفيذ لحوار ذا صبغة عاطفية و جنسية أجرته الزوجة مع غير الزوج على صفحات التواصل الاجتماعي لا يكفي لنقل حقيقة تلك الحوارات و نسبتها للزوجة أمام انكارها لها.

ولا يمكن إثبات خطأ الزوجة هذا إلا بناء على معاينة ذلك المأمور العمومي لوسيلة الاتصال سواء كان حاسوب الزوجة أو هاتفها أو أي جهاز استعملته لذلك الغرض بعد التأكد من حساب التواصل الاجتماعي للطرفين و سلامة تبادل تلك الرسائل تقنيا و ترتيب المصادقة على تطابق الاتصالات و نسبتها إلى الطرفين.

وقد جاء في نص القرار ما يلي : **" إن محضر المعاينة غير كاف لإثبات الخيانة الزوجية التي تتم عبر مواقع التواصل الإجتماعي، إذ يتعين التثبت تقنيا من تبعية حساب التواصل الإجتماعي للطرفين ومن سلامة تبادل تلك الرسائل ونسبتها إلى طرفيها (المرسل والمرسل إليه)، في حين أن المعاينة المستند إليها قد تمت بطلب من المعقب ضده وهي معاينة لا تكفي لنقل حقيقة تلك الحوارات ونسبتها للطاعنة أمام إنكارها ولا يمكن الإستناد عليها لإثبات خطئها**[٢] ".

وفي قرار مناقض لإحكام الشريعة الإسلامية، وهو موقف مجانب للصواب اعتبرت محكمة التعقيب في تونس في قرار لها صادر بتاريخ ٠٦/ ٠٦/ ٢٠١٨ أن : **"دخول الزوجة إلى مواقع إباحية بواسطة جهاز الحاسوب ليس من قبيل الخيانة الزوجية**

---

(١) – قرار ٢٢٠٣١/ ٢٠١٥، محكمة التعقيب التونسية صادر بتاريخ ١٨ جوان ٢٠١٥ .

(٢) – قرار قضية عدد:٧٨٩٧٤/ ٢٠١٩، صادر عن محكمة التعقيب التونسية بتاريخ:٢٩/ ١٢/ ٢٠١٩.

و لا الاخلال بواجب الإخلاص، ذلك أنه لا يمثل سوى سلوكا خاصا بها لم يخرج إلى العلن حتى يمكن القول بشأنه أنه نتج عنه انتقاص من الحقوق الزوجية أو أذى للزوج. وحيث إن استناد محكمة الحكم المطعون فيه على محضر معاينة يثبت دخول الطاعنة إلى مواقع إباحية بواسطة جهاز الحاسوب دون بيان وجه المس من قداسة الحياة الزوجية وواجب الإخلاص والثقة من خلال ذلك حتى يمكن القول بأن ذلك يشكل وجها جديا ومباشرا للإضرار بالحياة الزوجية كأن يكون ذلك طال شرف أو سمعة الزوج إنما يعد من قبيل الإستنتاج الذاتي البعيد عن الإستنتاج القانوني السليم، ذلك أن ما صدر عن الزوجة لا يمثل سوى سلوكا خاصا بها لم يخرج إلى العلن حتى يمكن القول بشأنه أنه نتج عنه انتقاص من الحقوق الزوجية أو أذى للزوج...."**.** وهذا من شأنه أن يشجع على الرذيلة والفحشاء والمنكر والمخالف لأحكام مؤسسة الزواج والدين الإسلامي.

أما فيما يخص محكمة النقض الفرنسية إعتبرت أن مجرد البحث عن علاقات جنسية من خلال المواقع الإلكترونية بواسطة –رسائل البريد الإلكتروني– الغامضة التي تبادلتها الزوجة مع عدد معين من المراسلين الرجال، وكذلك الصور الفوتوغرافية الخاصة للأخير، تثبت أن الأخير كان لديه سلوك البحث عن علاقات ذكورية متعددة ويرى أن هذا السلوك، الذي لا علاقة له بحالته الاكتئابية، يشكل انتهاكًا خطيرًا ومتجددًا لالتزامات الزواج ويبرر الحكم بالطلاق[1].

---

(1) - AUX MOTIFS PROPRES QUE : « par des motifs que la cour approuve expressément, le tribunal a retenu que les mails équivoques échangés sur le netlog par l'épouse avec un certain nombre de correspondants masculins ainsi que les photographies intimes de cette dernière établissent de manière suffisante que Madame Y... avait un comportement de recherches de relations masculines multiples qui constitue un manquement grave et renouvelé aux obligations du mariage » .

ونسلط الضوء على إشكالية في غاية الأهمية تتعلق بإثبات جريمة الخيانة الإفتراضية من خلال الرسائل الإلكترونية(الوتساب-الماسنجر-البريد الإلكتروني) وغيرها من الطرق الحديثة، ومدى جواز ذلك الإثبات من الناحية القانونية من عدمه؟، وهل يشترط في وقائع الجريمة أن يكون الاعتراف قضائيا؟ وشروط الاعتداد بالرسائل الإلكترونية الصادرة من شريك جريمة الخيانة، وغيرها من الإشكاليات الخاصة؟

ونظرا لإعتبار جريمة الخيانة الزوجية الإفتراضية من الجرائم المستحدثة بفعل التطور التكنولوجي والإستخذام المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي مما جعل القضاء المغربي يجتهد ويقر وسائل إثبات جديدة تماشيا مع التطور التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في تطوير نمط السلوك الاجرامي عن طريق تسخير هذه الثورة المعلوماتية،إذ جاء في حيثيات قرار سنة ٢٠٢١:" **إعتماد الدليل العلمي المتمثل في الخبرة الجينية لإثبات جريمة الخيانة الزوجية والفساد، بالاضافة الى وسائل الاثبات المذكورة في الفصل٤٩٣ من القانون الجنائي....الخبرة الجينية دليل علمي لا يتسرب الشك الى مدى قوته الثبوتية....الخبرة الجينية قرينة قوية على قيام العلاقة الجنسية**[1]".

ET AUX MOTIFS ADOPTES QUE : « Monsieur X... établit de façon suffisante que la défenderesse avait un comportement de recherches de relations masculines multiples qui, qu'elles donnent lieu ou pas à des relations sexuelles, constitue un manquement grave et renouvelé aux obligations du mariage ; l'état de santé précaire de Madame Y..., et notamment le syndrome dépressif dont elle a souffert selon les pièces médicales qu'elle produit, est sans rapport avec les faits reprochés… » .
-N° de pourvoi : 13-16.649, Cour de cassation, civile, Chambre civile 1, 30 avril 2014, 13-16.649, Inédit, Décision attaquée : Cour d'appel d'Aix-en-Provence, du 10 avril 2012.

(١) – قرار عدد ١٠١٩ صادر عن محكمة النقض المغربية بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٢١، في الملف الجنائي عدد:١٣١٤/ ٦/ ٣/ ٢٠١٨ .

كما إعتدت محكمة النقض بالمكالمات الهاتفية المسجلة كوسيلة إثبات حيث جاء في قرار لها: "....إن القرار المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعنة من أجل جنحة التحريض على الفساد بعد إعادة التكييف إليها من جنحة الخيانة الزوجية **على المكالمات الصوتية المسجلة بالهاتف النقال المحجوز ببيتها كوسيلة إثبات عرضت على المحكمة لتقتنع بها** ثم أنها اعتبرتها محرضة ومحرضة لها لتطبق مقتضيات المادة ٥٠٢ من ق.ج. تطبيقا سليما تمشيا مع قرار محكمة النقض الصادر بغرفتين في الملف عدد ١٣٨٢٧-٦-٣-٢٠١١، الذي فسر مقتضيات المادة المذكورة .."[١]

وفي قرار أخر حتى ولو أنه بعيد عن مجال تجريم الخيانة الزوجية الإلكترونية لكنه يقر الرسالة الإلكترونية الموجهة عبر البريد الإلكتروني هي وسيلة للإثبات، إذ جاء في حيثياته: "إذا كانت الوثيقة المحررة على دعامة إلكترونية، تتمتع بنفس قوة الإثبات التي تتمتع بها الوثيقة المحررة على ورق، فإن ذلك مشروط بأن تكون الوثيقة مذيلة بتوقيع إلكتروني مؤمن ومختومة زمنيا، وفقا للشروط المنصوص عليها بالفصلين ٤١٧-٢ و ٤١٧-٣ من قانون الإلتزامات والعقود، وهما شرطين غير متوفرين في الوثيقة المحتج بها. والمحكمة لما ثبت لها أن المطلوبة اختارت توجيه رسالة إلكترونية إلى الطالب من أجل دعوته إلى الإلتحاق بالشغل، التي لا دليل على توصله بها في تاريخها،.....تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم"[٢]. وبالتالي

---

(١) – قرار عدد ١٢٤ الصادر عن محكمة النقض المغربية، بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٤ في الملف الجنحي عدد ١١٩٢٩/ ٦/ ٣/ ٢٠١٣.

(٢) – قرار عدد: ١٤٧ صادر عن الغرفة الاجتماعية بمحكمة النقض، بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٩، في الملف الاجتماعي عدد: ٨٥٨/ ٥/ ١/ ٢٠١٨، نشرة قرارات محكمة النقض، عدد ٤٣، نزاعات الشغل، سنة ٢٠١٩ .

إعتبرت محكمة النقض أن الدعوة للإلتحاق بالشغل الصادرة عن المشغل والموجهة كرسالة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني إلى الأجير يعتد بها كوسيلة إثبات .

بالإضافة إلى أقر القضاء المصري[1] بدوره الإعتداد بالرسائل الإلكترونية كوسيلة إثبات الزنا الإلكتروني حيث جاء في قرار لمحكمة النقض المصرية:"....وهو أمر شاذ إذا ما اقتنع القاضى من شهادة الشهود والقرائن بنسبه الزنا الي الزوجة فيقض بادانتها و يجد نفسه مضطرا في ذات الوقت الي تبرئة شريكها لعدم توفر دليل من الأدلة التي تطلبها القانون لإثبات الزنا عليه.

ومن ثم فإنه **يجوز للقاضي أن يثبت زنا الزوجة والزوج وشريكته من خلال الرسائل الالكترونية المتبادلة عبر شبكة الإنترنت كل ذلك بشرط أن تكون الرسائل جازمة في حصول الوطء.**

اما بالنسبة لشريك الزوجة الزانية فانه لا يجوز إثبات الزنا ضده إلا من خلال أحد الأدلة المحددة حصرا في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات المصري، ومن ضمن تلك الأدلة المكاتيب والاوراق الصادرة من الشريك أو اعترافه بالزنا ".

وبالتالي لا يوجد أي إشكال في إعتبار الرسائل الإلكترونية وسيلة إثبات في جريمة الخيانة الزوجية المرتكبة في الفضاء الرقمي إذا تضمنت إعتراف، إذ أن القانون لا يشترط في الاعتراف أن يكون قضائيا بل يمكن أن يكون إعتراف غير قضائي بشرط أن يكون يقر بحصول الممارسة الجنسية، وهذا ما ذهبت إليه محكمة النقض المصرية .

---

(١) – قرار محكمة النقض المصرية صادر في الطعن رقم: ٢١٣٩٢ لسنة ٦٣ نقض٢٠٠١/ ١٠/ ٢٤ س ٥٢ ع ١ ص ٧٨٧ ق ١٤٨ .

وهو ما يستشف من خلال قرار حديثا أصدرته محكمة النقض المصرية بجلسة ١٠-٣-٢٠٢٠، إذ جاء في حيثياته: " الرسائل الإلكترونية لا يجوز جحدها، ولا يجوز طلب تقديم اصلها، ولكن يطعن عليها بالتزوير فقط ..."[١].

ونستخلص أن إعتداد القاضي الجنائي بالدليل الإلكتروني كوسيلة إثبات، يكون بطريقتين مختلفتين: بطريقة مباشرة من جهة و بطريقة غير مباشرة من جهة ثانية، و يقصد بالطريقة المباشرة هي أن القاضي الجنائي المغربي يأخذ بالدليل الإلكتروني و يدرجه في أحكامه ضمن حيثياته باعتباره قرينة معززة لباقي وسائل الإثبات الأخرى، أما فيما يخص الطريقة غير المباشرة فهي الأخذ بالدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي بالإستناد إلى الاعتراف القضائي[٢].

كما إعتبرت الغرفة العبرية بالمحكمة الاجتماعية بالدار البيضاء في حكم صادر عنها حيث جاء فيه : " ...التزام الزوجين بترك هاتفيهما مفتوحين دون قفل .....التزام

---

(١) – قرار محكمة النقض المصرية في الطعن رقم: ١٧٦٨٩ لسنة ٨٩ ق جلسة ١٠ / ٣ / ٢٠٢٠ مكتب فني(تجاري) ٧١ ق ٣٦ ص ٣٠٣ .

(٢) – الاعتراف القضائي: هو الاعتراف الصادر عن المتهم أمام المحكمة نتيجة استنطاق القاضي له، كما أن محكمة النقض(المجلس الأعلى سابقا)، في العديد من قراراتها اعتبرت أن الاعتراف الصادر عن المتهم أما النيابة العامة بمثابة اعتراف قضائي، قرار ع٥٠٩/ ٧،الصادر بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠٠٠،في ملف جنائي ع ٢٠٣٩٩/ ٩٩،مشار إليه في عند: وزارة العدل، شرح قانون المسطرة الجنائية، الجزء الثاني، ص ٤٦ .

– للمزيد حول الإثبات الجنائي الإلكتروني يرجى الإطلاع: بشير، عادل حامد بشير، الإثبات الجنائي للجريمة الالكترونية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ٣١(الجزء الثانى)، سنة ٢٠١٦، ص: ١-١٢٨. doi: 10.21608/jlr.2016.80340 .

الزوجين بترك صفحتيهما على الفايس بوك مفتوحين دون قفل و السماح لكل طرف بمراقبة والاطلاع على هاتف وصفحة الفايس بوك التابع للطرف الآخر بالإضافة إلى التزام الزوجة بنشر صور لها على الفايس بوك فقط مع زوجها أو أبناءها...."[1].

(١) -حكم قضائي صادر عن الغرفة العبرية بالمحكمة الاجتماعية بالدار البيضاء .

الخاتمة:

حاولت هذه الورقة البحثية التطرق إلى جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية والمرتكبة في الفضاء الرقمي، وقد توصلت إلى مجموعة من **النتائج وهي** :

- أن المشرع الجنائي لم ينص على الأفعال الإجرامية المكونة لهذه الجريمة، والعقوبات المقررة لها، في حين نجد الفقه الإسلامي جرمها بمقتضى الشريعة الإسلامية، ونعرفها بكل علاقة غير شرعية قائمة بين رجل وامرأة لا يربطهما عقد الزواج، باستعمال تكنولوجيات المعلومات والإتصال عموما، ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص.

-كون جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية نمط مستحدث من الجرائم الناتج عن التطور التكنولوجي الذي فرض على المجتمع عموما وعلى المشرع الجنائي خصوصا، نتاج للتطور التكنولوجي والإستخذام المتنامي لوسائل الإتصال الحديثة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي من طرف الأزواج، إذ يتعين على هذا الأخير سن قاعدة جنائية تحدد الأفعال الإجرامية المكونة لهذا النوع من الجرائم، والعقوبات المقررة لها وتوسيع قاعدة الإثبات، من أجل توفير حماية جنائية أكبر للعلاقة الزوجية والأسرة .

-تختلف الخيانة الزوجية الإلكترونية عن الخيانة الزوجية الفعلية في ركنها المادي، فهذه الأخيرة تتطلب فعل المواقعة الجنسية(الوطء)، بينما تتم الأولى بأي طريقة تؤدي إلى الاشباع الجنسي عن طريق التواصل مع شخص آخر عبر وسائل الأنترنت.

لم يجرم القانون الجنائي الوضعي الخيانة الزوجية الإلكترونية وصعوبة إثباتها لا يترك للزوج أو الزوجة الضحية إلا اللجوء إلى القضاء الأسري والمطالبة بفك الرابطة الزوجية عن طريق الطلاق، ويجب الاعتراف بالأثر المتبادل بين التطور التكنولوجي

والقانون الجنائي -أي ان هناك علاقة تأثير وتأثر- فالتطور التكنولوجي ساهم بشكل كبير في تطوير نمط السلوك الاجرامي عن طريق تسخير هذه الثورة المعلوماتية من جهة، ومن جهة اخرى شكل فرصة لتطوير قواعد القانون الجنائي عن طريق مجموعة من النصوص القانونية التي حددها المشرع المغربي من اجل مكافحة هذا النوع من الاجرام.

وفي هذا الصدد نقترح جملة من **التوصيات** وهي كالتالي:

-الإتجاه نحو قانون جنائي يعكس في لغته ومضامينه وبناءه الهندسي الواقع الرقمي و التطور التكنولوجي، في إطارتبني السياسة الجنائية الإلكترونية دون التخلي عن مبادئه العامة وجوهره وطبيعته الجنائية الذي بني عليه منذ تاريخ طويل.

-إعتبار النشاط المادي المجسد بجريمة الخيانة الزوجية الإفتراضية يتحقق باتيان أحد الافعال التالية، الانخراط في الأحاديث الجنسية وتبادل الرسائل العاطفية والجنسية وإرسال صور وفيديوهات غير أخلاقية وإرسال العبارات المثيرة جنسياً وإرسال صور غير أخلاقية والتعري أمام كاميرات والتخيلات الجنسية المحفزة وتبادل الأسرار الحميمة مع الآخر ودعوة شخص آخر للأحاديث غير الأخلاقية والتفكير الدائم في الاتصال الجسدي مع الآخر.

- التنصيص على وسائل إثبات جديدة لجريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية تساير الثورة المعلوماتية والإستخذام المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي من طرف الأزواج .

- ضرورة التوعية والتحسيس بخطورة مواقع التواصل الاجتماعي والتذكير الدائم بقدسية مؤسسة الزواج في المنابر الدينية والبرمج التوعوية للأزواج والشباب المقبلين على الزواج .

قائمة المراجع :

- ✓ عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي القسم الخاص، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، سنة ٢٠٠٩.
- ✓ أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية، مصرن الطبعة السادسة ١٩٩٦.
- ✓ فؤاد بنصغير، الاجرام الالكتروني، سلسلة التشريع الالكتروني، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، سنة ٢٠١١.
- ✓ حنان ريحان مبارك المضحكي، الجرائم المعلوماتية دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٤.
- ✓ محمد قنديل، وسائل الإثبات في جنحة الخيانة الزوجية، رسالة نهاية التدريب المعهد العالي للقضاء، الفوج : ٣٧، سنة ٢٠١١-٢٠١٣.
- ✓ عبد الرحمان اللمتوني" الإحترام المعلوماتي بين ثبات النص وتطور الجريمة سلسلة ادوات محكمة الاستئناف بالرباط العدد ٢٠١٤ مطبعة الأمنية الرباط .
- ✓ محمد بازي، الاعتراف الجنائي في القانون المغربي دراسة مقارنة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص، كلية الحقوق الدار البيضاء.
- ✓ زاهر رامي، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، عدد:١٥، جامعة عمان الأهلية، عمان، ٢٠٠٣.
- ✓ رضا إبرهيم محمد الأشره، التأثير الاجتماعي لوسائل التواصل الاجتماعي لدى الشباب الجامعي، مؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي التطبيقات والاشكالية المنهجية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، سنة ٢٠١٥.

✓ ماجد رمضان الراشد، الخيانة الالكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على تماسك العلاقات العاطفية الزوجية من وجهة نظر العاملين المتزوجين في مديرية تربية الرصافة الاولى محافظة بغداد "الفيس بوك أنموذجا"، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد٥٩، سنة ٢٠٢٠.

✓ العلامة إبن العابدين، حاشية رد المحتار على الدار المختار، طبعة الحلبي الجزء الثالث، سنة ١٢٥٢ هـ، .

✓ حاشية الدسوقي المتوفي سنة ١٢٣٠هـ على مختصر سيدي الخليل المتوفي سنة ٧٦٧هـ ، ٤/ ٣١٣-

✓ أبو عبد الله محمد الخرشي، شرح الخرشي على مختصر خليل، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر الطبعة: الثانية، ١٣١٧ هـ دار الفكر للطباعة – بيروت، ٥/ ٣١٦.

✓ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي روضة الطالبين وعمدة المفتين: (ت ٦٧٦هـ)، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، ٧/ ٣٠٩.

✓ وردة دلال، موقف المشرع الجزائري من الخيانة الزوجية الإلكترونية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد ٠٨، العدد: ٠٣، سنة ٢٠١٢.

✓ الطنطاوي، التفسير الوسيط، الجزء ١٠، ص : ١٤ .

✓ محمد الصنعاني بن إسماعيل الأمير الكحلاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الجزء الثاني، مصر.

✓ أخرجه مسلم في صحيحه باب تحريم إفشاء سر المرأة، الجزء الثاني، رقم١٤٣٧.

✓ سالم عبد الله و خليل محمد، الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفقه الإسلامي، وحدة الأمة، العدد الرابع، سنة ٢٠٢٠ .

✓ عادل عامر، الخيانة الزوجية بين الشريعة والقانونwww.adelamer.com .

✓ عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، دار الكاتب العربي، الجزء الأول، بيروت.

✓ مصطفى أحمد الزرقاء المدخل الفقهي العام (دمشق) دار القلم، طاء ١٤١٨هـ، سنة ٢٠١٢ .

✓ لمياء عبد الجليل سيد عبد الجليل سيد. "أثر الأحداث الرائجة على مواقع التواصل الاجتماعي في إنشاء الخلافات الزوجية دراسة فقهية معاصرة | The impact of social media trends on the establishment of marital disputes, a contemporary jurisprudential study". *مجلة البحوث الفقهية والقانونية* , 40, 40, 2023, 471-530. doi: 10.21608/jlr.2023.182207.1150

✓ حنان الظاهر؛ ابتسام الصالح؛ أحمد التاج. "مدى تحقق عنصر العلانية في جريمة الفعل الفاضح العلني عبر مواقع التواصل الإجتماعي ."مجلة البحوث الفقهية والقانونية , 37, 1, 2022, 1673-1702. doi: 10.21608/jlr.2021.55179.1003

✓ عادل حامد بشير بشير. "الإثبات الجنائي للجريمة الالكترونية ."مجلة البحوث الفقهية والقانونية ,31 الجزء الثانى، ٢٠١٦، ١-١٢٨ doi: 10.21608/jlr.2016.80340 .

✓ محمد الشحات الجندي، أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر وعضو مجمع البحوث الإسلامية، أورده علي أحمد بن عودة، الخيانة الزوجية الإلكترونية مفهومها..دوافعها، حكامها، سبل علاجها، جريدة الوطن ، بتاريخ ٢٠١٦-

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/02/.htm

- ✓ أولجا جودي، سبيليوكاميرتس، بارث، ترجمة أحمد صلاح، الإعلام البديل، القاهرة، مجموعة النيل العربية، سنة ٢٠٠٩.
- ✓ راض ي زاهر، استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، جامعة عمان، العدد ١٥، سنة ٢٠٠٦.
- ✓ أحمد يحياوي، عبد القادر مالفي، أثر شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية، مجلة الحوار الثقافي، المحلد ١١، سنة ٢٠٢٢.
- ✓ زينب فلاح حسن، موح عراك علوي، وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بزيادة ظاهرة الطلاق دراسة نظرية تحليلية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد:٢٦ ، العدد ٩، سنة ٢٠١٨.
- ✓ خولة قزم، الخيانة الإفتراضية وأثرها على العلاقات الزوجية، رسالة لنيل دبلوم الماستر الأكاديمي تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة عمار بالأغواط، السنة الجامعية : ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.
- ✓ زينب فلاح حسن، موح عراك علوي، وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بزيادة ظاهرة الطلاق دراسة نظرية تحليلية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٦ ، العدد ٩ ، سنة ٢٠١٨.
- ✓ عبدالله عبدالقادر، أثر وسائل التواصل الاجتماعي على طبيعة العلاقات الزوجية، حوليات أداب عين شمس مجلد ٤٨، عدد:٠٧، سنة ٢٠٢٠

✓ بقال أسمى، محرز عبلة، العلاقة بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والحياة الزوجية دراسة ميدانية بمدينة وهران، مجلة التربية والصحة النفسية، جامعة الجزائر ٠٢، المجلد ٠٨ ، العدد ٠١، سنة ٢٠٢٢.

✓ Danah M. Boyd, Nikole B.Ellison, Social network site : Definition, history and scholar ship ; Journal off mediated communication, vole 13, issue 1, 2007.

References:

• eabd alwahid aleilmi, sharah alqanun aljinayiyi almaghribii alqism alkhasa, matbaeat alnajah aljadidati, aldaar albayda', sanatan 2009.

• 'ahmad fathi srur, alwasit fi qanun aleuqubat alqism aleamu , dar alnahdat alearabiati, misrn altabeat alsaadisat 1996.

• fuad binasghiri, alajram alalkitruni, silsilat altashrie alalkitrunii, altabeat al'uwlaa, matbaeat alnajah aljadidati, sanat 2011.

• hnan rayhan mubarak almudhiki, aljarayim almaelumatiat dirasat muqaranati, manshurat alhalabii alhuquqiati, altabeat al'uwlaa, bayrut 2014.

• muhamad qandil, wasayil al'iithbat fi junhat alkhianat alzawjiati, risalat nihayat altadrib almaehad aleali lilqada'i, alfawj : 37, sanat 2011-2013.

• eabd alrahman allamtuni" al'iihtiram almaelumatiu bayn thabat alnasi watatawur aljarimat silsilat adawat mahkamat aliaistinaf bialribat aleadad 2014 matbaeat al'amniat alribat .

• muhamad bazi, alaietiraf aljinayiyu fi alqanun almaghribii dirasat muqaranatin, 'utruhat linil dukturah aldawlat fi alqanun alkhasi, kuliyat alhuquq aldaar albayda'i.

• zahir rami, aistikhdam mawaqie altawasul alaijtimaeii fi alealam alearabii, majalat altarbiati, eadad:15, jamieat eaman al'ahliati, eaman, 2003.

• rida 'iibrahim muhamad al'asharha, altaathir alaijtimaeiu liwasayil altawasul alaijtimaeii ladaa alshabab aljamiei, mutamar wasayil altawasul alaijtimaeii altatbiqat walashkaliat almanhajiata, jamieat al'iimam muhamad bin sueud al'iislamiati, alsueudiati, sanat 2015.

• majid ramadan alraashidi, alkhianat alalkutruniat ealaa mawaqie altawasul alaijtimaeii wa'athariha ealaa tamasuk alealaqat aleatifiat alzawjiat min wijhat nazar aleamilin almutazawijin fi mudiriat tarbiat alrasafat alawlaa muhafazat baghdad "alfis buk 'unmudhaja", majalat al'ustadh lileulum al'iinsaniat wal'iijtimaeiati, almujaladi59, sanat 2020.

• alealaamat 'iibn aleabidina, hashiat radu almuhtar ealaa aldaar almukhtari, tabeat alhalabii aljuz' althaalithi, sanatan 1252 hu, .

• hashiat aldasuqi almutawafiy sanat 1230ha ealaa mukhtasar sayidi alkhalil almutawafiy sanat 767h , 4/313-
• 'abu eabd allah muhamad alkharshi, sharah alkharshii ealaa mukhtasar khalil, almatbaeat alkubraa al'amiriat bibulaq misr altabeata: althaaniati, 1317 ha dar alfikr liltibaeat - bayrut, 5/316.
• 'abu zakariaa muhyi aldiyn yahyaa bin sharaf alnawawiu rawdat altaalibin waeumdat almuftina: (t 676hi), zuhayr alshaawish, almaktab al'iislamia, bayrut- dimashqa- eamaan altabeata: althaalithata, 1412h / 1991m, 7/309.
• wrdat dalali, mawqif almusharie aljazayirii min alkhianat alzawjiat al'iiliktruniati, majalat albahith lildirasat al'akadimiati, almujalad 08, aleadadu: 03, sanat 2012.
• altantawi, altafsir alwasit, aljuz' 10, s : 14 .
• muhamad alsaneani bin 'iismaeil al'amir alkahlani, subul alsalam sharh bulugh almarami, maktabat mustafaa albabi alhalbi, aljuz' althaani, masr.
• 'akhrajah muslim fi sahihih bab tahrim 'iifsha' siri almar'ati, aljuz' althaani, raqami1437.
• salim eabd allah w khalil muhamad, alkhianat alzawjiat al'iiliktiruniat fi alfiqh al'iislamii, wahdat al'umati, aleadad alraabieu, sanat 2020 .
• eadil eamir, alkhianat alzawjiat bayn alsharieat walqanunwww.adelamer.com .
• eabd alqadir eawdatu, altashrie aljinayiyu al'iislamiu muqaranatan bialqanun alwadei, dar alkatib alearabii, aljuz' al'uwla, bayrut.
• mistafaa 'ahmad alzarqa' almadkhal alfiqhiu aleamu (dimashqa) dar alqalama, ta' 1418hi, sanat 2012 .
• sid, limia' eabd aljalil sayid eabd aljalil, 'athar al'ahdath alraayijat ealaa mawaqie altawasul aliaijtimaeii fi 'iinsha' alkhilafat alzawjiat dirasatan fiqhiatan mueasarat | The impact of social media trends on the establishment of marital disputes, a contemporary jurisprudential study, majalat albuhuth alfiqhiat walqanuniati, 40(40), 471-530.
https://doi.org/10.21608/jlr.2023.182207.1150
• alzaahir hanan, alsaalih aibtisam, altaaj 'ahmadu, madaa tahaquq eunsur alealaniat fi jarimat alfiel alfadih alealanii eabr mawaqie

altawasul al'iijtimaeii. majalat albuhuth alfiqhiat walqanuniati, 37(1) 1673-1702.
https://doi.org/10.21608/jlr.2021.55179.1003

• bshir, eadil hamid bashir, al'iithbat aljinayiyu liljarimat alalktruniati. majalat albuhuth alfiqhiat walqanuniati, 31(aljuz' althaaniy), 1-128.
https://doi.org/10.21608/jlr.2016.80340

• muhamad alshahaat aljundiu, 'ustadh alsharieat bijamieat al'azhar waeudw majamae albuhuth al'iislamiati, 'awradah eali 'ahmad bin eawdata, alkhianat alzawjiat al'iilikturuniat mafhumuha..dawafieuha, hukaamiha, subul eilajiha, jaridat alwatan , bitarikh 2016-
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/02/.htm

• 'uwlja judi, sbiliukamirtis, barthi, tarjamat 'ahmad salah, al'iielam albadil, alqahirati, majmueat alniyl alearabiati, sanat 2009.

• rad y zahir, aistikhdam mawaqie altawasul alaijtimaeii fi alealam alearabii, majalat altarbiati, jamieat eaman, aleadad 15, sanat 2006.

• 'ahmad yihyawy, eabd alqadir malfy, 'athar shabakat altawasul alaijtimaeii ealaa alealaqat alzawjiati, majalat alhiwar althaqafii, almuhalad 11, sanat 2022.

• zaynab falaah hasan, mawh eirak ealawy, wasayil altawasul alaijtimaeii waealaqatuha biziadat zahirat altalaq dirasat nazariat tahliliat , majalat jamieat babil lileulum al'iinsaniati, almujaladi:26 , aleadad 9, sanat 2018.

• khawlat qazama, alkhianat al'iiftiradiat wa'atharuha ealaa alealaqat alzawjiati, risalat linil diblum almastar al'akadimii tukhasis eilm alaijtimae, kuliyat aleulum alaijtimaeiat wal'iinsaniat jamieat eamaar bial'aghwati, alsanat aljamieiat : 2019/2020.

• zinab falaah hasan, muh eirak ealawy, wasayil altawasul aliaijtimaeii waealaqatuha biziadat zahirat altalaq dirasat nazariat tahliliat , majalat jamieat babil lileulum al'iinsaniati, almujalad 26 , aleadad 9 , sanat 2018.

• eabdallah eabdalqadir, 'athar wasayil altawasul alaijtimaeii ealaa tabieat alealaqat alzawjiati, hawliaat 'adab eayn shams mujalad 48, eadad:07, sanat 2020

• baqal 'asmaa, muhriz eablata, alealaqat bayn aistikhdam shabakat altawasul alaijtimaeii walhayaat alzawjiat dirasatan maydaniatan

bimadinat wahran, majalat altarbiat walsihat alnafsiati, jamieat aljazayir 02, almujalad 08 , aleadad 01, sanat 2022.

• Danah M. Boyd, Nikole B.Ellison, Social network site : Definition, history and scholar ship ; Journal off mediated communication, vole 13, issue 1, 2007

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة:..... ٥٠٠٣
المبحث الأول: الأحكام العامة لماهية جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية ٥٠٠٧
المطلب الأول : التعريف بجريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي.
..... ٥٠٠٧
المطلب الثاني: أركان جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية ٥٠١٢
المبحث الثاني: صور جريمة الخيانة الزوجية وموقف العمل القضائي منها..... ٥٠٢٢
المطلب الأول: صور جريمة الخيانة الزوجية الافتراضية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ٥٠٢٣
المطلب الثاني: موقف القضاء المغربي والمقارن من جريمة الخيانة الزوجية الإلكترونية. ٥٠٣١
الخاتمة:..... ٥٠٤٠
قائمة المراجع : ٥٠٤٢
REFERENCES:..... ٥٠٤٧
فهـــــرس الموضوعـــــات ٥٠٥١